٢ ـ الحرص على تأمين شروط الاختيار الديمقراطي الطوعي بالانتقال الى محطة ثالثة، وان يكون امام المهاجر فترة زمنية، وليس ساعات، حتى يختار، وهذا يعني، بوضوح، ان المحطة الثالثة ليست مجرد ترانزيت، حيث ما زال بعض اشكاله يتمّ عبر بودابست وبوخارست بالترانزيت؛ ٣ ـ تأمين جواز سفر للمهاجر لمدة كافية (خمس سنوات مثلاً) تسمح له بامكان العودة بسبب صعوبات مادية تعترضه.

من جهة اخرى، شدّدت م.ت.ف. على ضرورة عقد مؤتمر قمة عربي طارىء لدرس مخاطر هذه الهجرة؛ الاّ ان تلك الدعوة لم تلق، لغاية الآن، القبول العربي اللازم. وعلّلت أوساط صحفية ذلك «بعدم قدرة العرب على وضع عراقيل في وجه الهجرة السوفياتية الى اسرائيل، او على الاقل [على عدم القدرة] بتحويل الاراضي المحتلة الى اراض غير آمنة بالنسبة الى سيل الوافدين الجدد الذين [سيختار] معظمهم الاستيطان في الضفة الغربية وقطاع غزة». لذلك، «فقد لا تعقد القمة، لأن ثمّة فريقاً من العرب لن يرضى باتخاذ موقف من الاتحاد السوفياتي الذي أطلق العنان ليهوده، مع علمه المسبق بأنهم قد يستوطنون الاراضي المحتلة؛ وان فريقاً آخر لن يرضى باتخاذ موقف من الولايات المتحدة الاميركية التي سدّت ابوابها في وجه هؤلاء المهاجرين، ممّا اضطرهم الى التوجّه نحو اسرائيل» (ساطع نورالدين، **السفير**، ١٩/٢/١٩٩٠).

وأيّاً تكن نتائج التحرك الفلسطيني، والعربي، فانه بات من الواضح ان بدايات اليأس من جهود السلام، وامكانية عقد المؤتمر الدولي للسلام، باتت تطرح مسألة الخيارات الفلسطينية في المرحلة المقبلة. ولهذا تبدو الشهور المقبلة بالغة الاهمية، في ضوء التحوّلات الدولية، وغياب أي تحرك جدي على الصعيد الدولي.

سميح شبيب